

وبإقتراح من الوزير الاول ، وزير الداخلية
وعلى رأي وزيرى المالية والتجهيز والاسكان
وعلى رأي المحكمة الادارية

أصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الفصل 1 - أحدثت ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر
بلدية تلابت من ولاية القصرين يكون مقرها تلابت
وعين عدد أعضاء المجلس البلدي بها الى 12 عضوا
منهم 4 مساعدين

الفصل 2 - يحد تراب بلدية تلابت الخط المتعدد
الاضلاع المغلق (1 - 2 - 3 - 4 - 1) المبين باللون
الاحمر بالمثال المصاحب لهذا الامر :

- الجهة (2 - 1) متكونة بخط مستقيم (1 - 2)
عمودي بالنسبة لقطر الطريق الحديدي بالطريق
الرئيسي رقم 23 والنقطة 1 الكائنة على مسافة مائة
متر من قطر الطريق الحديدي والنقطة 2 الكائنة
على مسافة 500 متر من القطر المشار اليه

- الجهة (4 - 3) متكونة بخط مستقيم عمودي
بالنسبة لقطر الطريق الحديدي مارا بقطر ساقية
الماء بالنقطة الكيلومترية 469 و 450 والنقطة
4 الكائنة على بعد 500 مترا من قطر الطريق الحديدي
والنقطة 3 الكائنة على بعد مائة مترا قطر طريق
تلابت الرئيسية

- الجهة (2 - 4) متكونة بالخط المستقيم الموصل
من النقطة 2 الى النقطة 4 اعلاه

- الجهة (1 - 4) متكونة بالخط الموصل من النقطة
1 الى النقطة 4 اعلاه

الفصل 3 - الغي العمل باحكام الامر المؤرخ في
4 ماي 1933 المتعلق بالحقا منطقة تلابت ببلدية
فريانة

الفصل 4 - يجب على بلدية تلابت ان تضع بتراب
المنطقة البلدية في ظرف سنة اشهر من تاريخ نشر
هذا الامر علامات حجرية في شكل اهرام قائمة
الزوايا برؤوس الخط المتعدد الاضلاع الضابط
للحدود الميمنة اعلاه

الفصل 5 - الوزير الاول ، وزير الداخلية ووزيرا
المالية والتجهيز والاسكان مكلفون كل فيما يخصه
بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي
للجمهورية التونسية

وصدر بقصر قرطاج في 8 افريل 1985

رئيس الجمهورية التونسية
الحبيب بورقيبة

امر عدد 572 لسنة 1985

مؤرخ في 8 افريل 1985 يتعلق بتنقيح الامر عدد 129
لسنة 1969 المؤرخ في 19 افريل 1969 المتعلق باحداث
بلدية بجزيرة جربة

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية،
بعد اطلاعنا على القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ
في 14 ماي 1975 المتعلق باصدار القانون الاساسي
للبلديات وخاصة الفصل الثاني منه

وعلى الامر عدد 129 لسنة 1969 المؤرخ في 19 افريل
1969 المتعلق باحداث بلدية بجزيرة جربة

وعلى الامر عدد 1032 لسنة 1982 المؤرخ في 30 جوان
1982 المتعلق بابدال اسمي معتمديتي جربة الشمالية
وجربة الجنوبية بولاية مدين واحداث معتمدية بهانه
الولاية

وعلى القرار المؤرخ في 15 ماي 1980 المتعلق بضبط
وتحديد المناطق الترابية لمتمديات ولاية مدين

وعلى القرار المؤرخ في 30 جوان 1982 المتعلق بضبط
مناطق معتمديتي جربة حومة السوق وجربة
اجيم من ولاية مدين

وعلى مداولة مجلس بلدية جربة بتاريخ 12 مارس 1985
وبإقتراح من الوزير الاول ، وزير الداخلية
وعلى رأي وزيرى المالية والتجهيز والاسكان
وعلى رأي المحكمة الادارية

أصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الفصل 1 - الغي الفصلان الاول والثاني من الامر عدد
129 لسنة 1969 المؤرخ في 19 افريل 1969 المتعلق
باحداث بلدية بجزيرة جربة وحوض بالاحكام
التالية :

الفصل الاول (الجديد) - أحدثت بجزيرة جربة من
ولاية مدين ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر ثلاث
بلديات هي : بلدية حومة السوق ويكون مقرها
بحومة السوق وعين عدد أعضاء المجلس البلدي بها الى
22 عضوا منهم 7 مساعدين

- بلدية مدين ويكون مقرها بمدين وعين عدد
أعضاء المجلس البلدي بها الى 22 عضوا منهم
7 مساعدين

- بلدية أجيم ويكون مقرها بأجيم وعين عدد أعضاء
المجلس البلدي بها الى 16 عضوا منهم 5 مساعدين

الفصل الثاني (الجديد) - تشمل منطقة بلدية
حومة السوق كامل مناطق معتمدية جربة حومة السوق
كما وقع تحديدها بالقرار المشار اليه اعلاه المؤرخ في
15 ماي 1980 والقرار المشار اليه اعلاه المؤرخ في
30 جوان 1982

تشمل منطقة بلدية مدين كامل مناطق معتمدية
جربة مدين كما وقع تحديدها بقراري وزير الداخلية
الاتفي الذكر

تشمل منطقة بلدية أجيم كامل مناطق معتمدية
جربة أجيم كما وقع تحديدها بقراري وزير الداخلية
الاتفي الذكر

الفصل 2 - الوزير الاول ، وزير الداخلية ووزيرا
المالية والتجهيز والاسكان مكلفون كل فيما يخصه
بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي
للجمهورية التونسية

وصدر بقصر قرطاج في 8 افريل 1985

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة